المرأة بين نموذجين: مقارنة حضارية بين الرؤية الإسلامية والغربية

• هدى ماجد حمودي[1]

الملخّص

تهدف الدراسة إلى بيان صورة المرأة ومكانتها في كلٍّ من الرؤية الإسلامية والرؤية الغربية، من خلال تحليل الأسس الفكرية والفلسفية والتشريعية التي قامت عليها كل رؤية، واظهار انعكاساتها على واقع المرأة المعاصر. وتنبع أهمية الدراسة من تصاعد الجدل الحضاري حول قضايا المرأة، وما يرتبط بها من مفاهيم الحرية والمساواة والهوية والوظيفة الاجتماعية، في ظل التأثير المتزايد للعولمة والتحولات الثقافية الحديثة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن؛ وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها أنّ الرؤية الإسلامية قامت على مبدأ التكريم الإنساني للمرأة باعتبارها شريكًا للرجل في المسؤولية الإنسانية والتكليف الشرعي، مع مراعاة الخصائص الفطرية والتكامل الوظيفي داخل الأسرة والمجتمع، كما أظهرت الدراسة أنّ الإسلام منح المرأة حقوقًا مدنية واجتماعية واقتصادية في وقت مبكر مقارنةً بكثير من الحضارات الأخرى، مع الحفاظ على التوازن بين الحرية الفردية والاستقرار الأسري، كما أظهرت الدراسة أنّ الرؤية الغربية الحديثة مرت بتحولات متعددة في نظرتها إلى المرأة، بدأت بمحاولات التحرر من التهميش التاريخي، ثم تطورت نحو تيارات تدعو إلى المساواة المطلقة وإعادة تعريف الأدوار الاجتماعية، وقد ساعدت بعض هذه التحولات في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، إلا أنها أفرزت في بعض المجتمعات تحديات تتعلق بالتفكك الأسري والضغوط النفسية والاستهلاك الجسدي والإعلامي لصورة المرأة.

الكلمات المفتاحية: المرأة، الرؤية الإسلامية، الرؤية الغربية، المقارنة الحضارية، حقوق، مكانة.

---

١. باحثة ومدرس مساعد في جامعة واسط،كلية القانون. البريد الإلكتروني:

المقدّمة

تُعدّ قضية المرأة من أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الباحثين والمفكرين قديمًا وحديثًا، نظرًا لارتباطها المباشر ببناء الأسرة واستقرار المجتمع وتحقيق التنمية الإنسانية الشاملة، حيث تباينت الرؤى الحضارية والفكرية في تناول مكانة المرأة وحقوقها وأدوارها تبعًا لاختلاف المرجعيات الدينية والثقافية والفلسفية التي استندت إليها تلك الرؤى، الأمر الذي جعل من موضوع المرأة مجالاً واسعًا للدراسة والتحليل والمقارنة، وفي ظل التحولات الاجتماعية والثقافية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، وما رافقها من تصاعد النقاشات حول مفاهيم الحرية والمساواة والعدالة والهوية، ظهرت الحاجة إلى إعادة قراءة التصورات المختلفة المتعلقة بالمرأة، ولا سيما الرؤية الإسلامية والرؤية الغربية اللتين تمثلان نموذجين حضاريين لهما تأثير كبير في تشكيل الوعي الإنساني المعاصر. وتستند الرؤية الإسلامية إلى مرجعية ربانية تنظر إلى المرأة بوصفها إنسانًا مكرمًا وشريكًا أساسيًا للرجل في عمارة الأرض وتحمل المسؤولية الإنسانية، حيث أقرت لها حقوقها المدنية والاجتماعية والاقتصادية، وربطت تلك الحقوق بمنظومة متكاملة من القيم الأخلاقية والتشريعية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع. في المقابل، تشكّلت الرؤية الغربية للمرأة من خلال مسار تاريخي طويل تأثّر بالتحولات الفكرية والفلسفية والسياسية التي شهدتها المجتمعات الغربية، بدءًا من الصراع مع الموروثات الاجتماعية القديمة وصولاً إلى ظهور الحركات النسوية والتيارات الفكرية الحديثة التي دعت إلى إعادة صياغة مفهوم المرأة وأدوارها وعلاقاتها الاجتماعية وفق تصورات جديدة تستند إلى الحرية الفردية والمساواة المطلقة في كثير من الأحيان. ومن هنا تتضح مشكلة الدراسة في وجود تباين جوهري بين النموذج الإسلامي والنموذج الغربي في فهم طبيعة المرأة ومكانتها ووظيفتها الاجتماعية، وما ترتب على ذلك من اختلافات في التشريعات والممارسات والتصورات المتعلقة بحقوق المرأة وواجباتها، كما أن تصاعد التأثير الثقافي والإعلامي العالمي أدى إلى انتشار العديد من المفاهيم المرتبطة بقضايا المرأة بصورة قد تفتقر أحيانًا إلى الفهم الدقيق للمرجعيات الفكرية التي أنتجتها، الأمر الذي أوجد حالة من الجدل الفكري والثقافي حول النموذج الأكثر قدرة على تحقيق كرامة المرأة وضمان حقوقها والمحافظة على استقرار المجتمع، وانطلاقًا من ذلك سعت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس المتمثل في: ما طبيعة الفروق الحضارية بين الرؤية الإسلامية والرؤية الغربية تجاه المرأة، وما مدى انعكاس هذه الفروق على مكانتها وحقوقها وأدوارها في المجتمع المعاصر؟ وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها وحيويته في الواقع المعاصر؛ إذ تساهم في إثراء

المعرفة العلمية المتعلقة بالدراسات الحضارية وقضايا المرأة من خلال تقديم معالجة مقارنة تستند إلى التحليل الموضوعي للمرتكزات الفكرية والتشريعية التي يقوم عليها كل نموذج، كما تساعد في الكشف عن أثر المرجعية الفكرية في تشكيل التصورات المتعلقة بالمرأة، وتوضيح العلاقة بين القيم الحضارية والأنظمة الاجتماعية التي تحكم واقعها.

وتنبع أهمية الدراسة كذلك من حاجة المؤسسات الأكاديمية والثقافية والاجتماعية إلى دراسات علمية رصينة تسهم في بناء فهم متوازن لقضايا المرأة بعيدًا عن الأحكام المسبقة أو الطروحات الأيديولوجية المتشددة، اضافة الى إسهامها في تعزيز الوعي بأهمية المحافظة على الهوية الثقافية مع الاستفادة من التجارب الإنسانية المختلفة في مجال تمكين المرأة وتنمية دورها المجتمعي. وتهدف الدراسة إلى بيان الأسس الفكرية والتشريعية التي تقوم عليها الرؤية الإسلامية للمرأة، وتحليل الخلفيات الفلسفية والتاريخية التي ساعدت في تشكيل الرؤية الغربية تجاهها، وإجراء مقارنة علمية بين النموذجين في قضايا الحقوق والواجبات والحرية والمساواة والأدوار الاجتماعية، اضافة إلى دراسة الآثار الحضارية والاجتماعية المترتبة على كل منهما في الواقع المعاصر.

كما تسعى إلى اظهار أوجه الاتفاق والاختلاف بين الرؤيتين، وتحديد مدى قدرة كل نموذج على تحقيق التوازن بين كرامة المرأة وحقوقها من جهة، ومتطلبات الأسرة واستقرار المجتمع من جهة أخرى، وصولاً إلى تقديم رؤية علمية موضوعية تساعد في فهم أعمق لمكانة المرأة بين النموذجين الإسلامي والغربي في إطار المقارنة الحضارية، تمحورت الدراسة على أربع مباحث فضلاً عن النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والفكري للدراسة

يُعد تحديد المفاهيم الأساسية والإطار الفكري للبحث خطوة ضرورية لفهم طبيعة الموضوع محل الدراسة وإزالة أي لبس قد يحيط بالمصطلحات المستخدمة فيه، فالدراسات المقارنة، ولا سيما ذات البعد الحضاري، تتطلب الوقوف على المفاهيم المركزية التي تشكل منطلقات التحليل وأدواته؛ لأنّ اختلاف المرجعيات الفكرية والثقافية يؤدي غالبًا إلى اختلاف في دلالات المفاهيم وتطبيقاتها، ومن هذا المنطلق يتناول هذا المبحث المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمرأة والحضارة والمقارنة الحضارية، كما يستعرض التطور التاريخي لمكانة المرأة في عدد من الحضارات وصولاً إلى الرؤيتين الإسلامية والغربية المعاصرتين.

أولاً: المفاهيم الأساسية للدراسة

تُعد المفاهيم العلمية منطلقًا أساسيًا لأي دراسة أكاديمية؛ إذ تسهم في تحديد الإطار النظري للبحث وتوضيح دلالات المصطلحات المستخدمة فيه، بما يضمن سلامة التحليل ودقة النتائج. وتزداد أهمية تحديد المفاهيم في الدراسات الحضارية المقارنة نظرًا لاختلاف المرجعيات الفكرية والثقافية التي قد تمنح المصطلح الواحد دلالات متباينة، ومن هذا المنطلق تناولت الباحثة مفهوم المرأة، ومفهوم الحضارة والمقارنة الحضارية، إضافة إلى مفهوم الرؤية الإسلامية والرؤية الغربية بوصفها المفاهيم المحورية التي تقوم عليها هذه الدراسة.

أ. مفهوم المرأة لغةً واصطلاحًا

تُعد المرأة الركيزة الأساسية في تكوين الأسرة والمجتمع، حيث حظيت باهتمام كبير في مختلف الحضارات والأديان والفلسفات الإنسانية، ويُظهر تتبع مدلول هذا المصطلح أنّ مفهوم المرأة تجاوز البعد البيولوجي إلى أبعاد اجتماعية وثقافية وحضارية متعددة. في اللغة العربية، وردت كلمة «امرأة» للدلالة على الأنثى من بني الإنسان، وقد جاء استعمالها في المعاجم العربية القديمة بمعنى الأنثى البالغة، وجمعها نساء ونسوة، وقد أشار ابن منظور إلى أنّ المرأة هي مؤنث الرجل، وأنّ اللفظ يرتبط بالدلالة على الأنوثة والنضج الإنساني والاجتماعي.[1] وردت الكلمة في القرآن الكريم في مواضع متعددة للدلالة على الزوجة أو الأنثى البالغة بحسب السياق القرآني، أمّا اصطلاحًا، فلا يقتصر مفهوم المرأة على كونها أنثى من الناحية البيولوجية، وإنما يشمل شخصيتها الإنسانية والاجتماعية والقانونية وما يرتبط بها من حقوق وواجبات وأدوار داخل المجتمع. لذلك عرفت الدراسات الاجتماعية المرأة بأنها عضو فاعل في البناء الاجتماعي يؤدي وظائف متعددة تسهم في استقرار المجتمع واستمراره، كما تنظر الدراسات المعاصرة إلى المرأة بوصفها شريكًا في التنمية الإنسانية وصناعة القرار الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.[2] وتختلف النظرة إلى المرأة تبعًا لاختلاف المرجعيات الفكرية؛ ففي بعض الاتجاهات الفكرية تُفهم المرأة من خلال مبدأ المساواة المطلقة مع الرجل، بينما تنطلق اتجاهات أخرى من مبدأ التكامل الوظيفي بين الجنسين مع الإقرار بالمساواة الإنسانية الأساسية، وبذلك أصبح مفهوم المرأة جزءًا من منظومة فكرية متكاملة تعكس رؤية المجتمع للإنسان والعلاقات الاجتماعية والأدوار الأسرية.

---

١. محمد بن مكرم ابن منظور،، لسان العرب، ج٤، ص٤٦٧.

٢. الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص٧٦٨.

ب. مفهوم الحضارة والمقارنة الحضارية

يُعد مفهوم الحضارة من أكثر المفاهيم تداولاً في العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث اختلف الباحثون في تعريفه تبعًا لاختلاف المدارس الفكرية التي ينتمون إليها. وعلى الرغم من تعدد التعريفات، فإنها تتفق في اعتبار الحضارة نتاجًا إنسانيًا شاملاً يعبر عن مستوى التقدم الفكري والثقافي والاجتماعي الذي يبلغه مجتمع معين، ويعرف ابن خلدون الحضارة باعتبارها مظهرًا من مظاهر العمران البشري وما يرتبط به من استقرار ونظم اجتماعية وثقافية.[١] أما مالك بن نبي فينظر إلى الحضارة على أنها حصيلة تفاعل الإنسان والتراب والوقت في إطار منظومة قيمية وأخلاقية قادرة على إنتاج الفاعلية الاجتماعية والتاريخية.[٢] وفي الفكر الغربي تُعرف الحضارة بأنها مجموع الإنجازات المادية والمعنوية التي تحققها المجتمعات البشرية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية، وتكتسب الحضارة أهميتها من كونها الإطار الذي تتشكل داخله القيم والمعايير الاجتماعية والتصورات المتعلقة بالإنسان والأسرة والمجتمع، ولذلك فإنّ النظرة إلى المرأة لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق الحضاري الذي تنتمي إليه؛ إذ تعكس مكانة المرأة طبيعة المرجعية الفكرية والقيمية للحضارة التي تعيش في ظلها.[٣] أما المقارنة الحضارية فهي منهج علمي يقوم على دراسة الظواهر أو الأفكار أو النظم في حضارتين أو أكثر بهدف الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وتحليل العوامل التي أسهمت في تشكيلها، وتقييم آثارها الاجتماعية والثقافية، ولا تهدف المقارنة الحضارية إلى إصدار أحكام مسبقة بقدر ما تسعى إلى فهم الخصائص المميزة لكل نموذج حضاري وتحليل نتائجه في الواقع العملي، وتُعد المقارنة الحضارية أداة مهمة لفهم قضية المرأة؛ لأنها تساعد على تحليل الأسس الفكرية التي قامت عليها الرؤية الإسلامية والرؤية الغربية، وتوضح أثر تلك الأسس في صياغة الحقوق والواجبات والأدوار الاجتماعية المرتبطة بالمرأة.[٤]

ج. مفهوم الرؤية الإسلامية والرؤية الغربية

يقصد بالرؤية الإسلامية المنظومة الفكرية والقيمية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية وما تفرع عنهما من اجتهادات علمية وفقهية، والتي تحدد طبيعة الإنسان وغاية وجوده وعلاقته بخالقه وبالمجتمع، وتقوم هذه الرؤية على مبدأ التكريم الإنساني العام لجميع البشر، حيث ينظر

---

١. عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، المقدمة، ص١٢٥.

٢. مالك بن نبي، شروط النهضة، ص٣٩.

٣. يوسف القرضاوي، مركز المرأة في الحياة الإسلامية، ص١٧.

٤. محمد عمارة، تحرير المرأة بين الغرب والإسلام، ص٢٤.

الإسلام إلى الرجل والمرأة باعتبارهما متساويين في أصل الإنسانية والتكليف الشرعي والمسؤولية الأخلاقية، مع الإقرار بوجود خصائص فطرية ووظيفية تميز كلاً منهما، وتتميز الرؤية الإسلامية للمرأة بأنها تنطلق من مرجعية ثابتة تستند إلى النصوص الشرعية، وتسعى إلى تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات وبين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، كما تؤكد على دور المرأة في بناء الأسرة والمشاركة في الحياة الاجتماعية والعلمية والاقتصادية ضمن الضوابط الشرعية التي تحقق المصلحة العامة.[1] أما الرؤية الغربية فتمثل نتاجًا تاريخيًا وفكريًا تشكل عبر مراحل متعددة من التطور الاجتماعي والسياسي والثقافي، وقد تأثرت هذه الرؤية بعصر النهضة الأوروبية والفلسفات العقلانية والليبرالية والثورات السياسية التي شهدتها أوروبا وأمريكا، ونتيجة لذلك ظهرت مفاهيم الحرية الفردية والمساواة وحقوق الإنسان بوصفها مرتكزات أساسية في النظر إلى المرأة ومكانتها داخل المجتمع، حيث شهد الفكر الغربي تطورًا ملحوظًا في قضايا المرأة من خلال الحركات النسوية التي سعت إلى إزالة أشكال التمييز وتحقيق مزيد من المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة، إلا أن هذه الحركات لم تكن ذات اتجاه واحد، بل تنوعت بين اتجاهات معتدلة وأخرى راديكالية، الأمر الذي انعكس على طبيعة الخطاب الغربي المعاصر بشأن المرأة.[2] ومن خلال ذلك ترى الباحثة أنّ الاختلاف بين الرؤية الإسلامية والرؤية الغربية لا يتوقف على بعض الأحكام أو التطبيقات الجزئية، وإنما يمتد إلى الأسس المرجعية والفلسفية التي ينطلق منها كل نموذج في تحديد طبيعة الإنسان والعلاقات الاجتماعية والأدوار المنوطة بكل من الرجل والمرأة.

ثانيًا: التطور التاريخي لمكانة المرأة

يُعد تتبع التطور التاريخي لمكانة المرأة من الموضوعات الأساسية في الدراسات الحضارية؛ إذ إنّ النظرة إلى المرأة لم تكن ثابتة عبر العصور، إنما تأثرت بالتحولات الفكرية والدينية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها المجتمعات الإنسانية، مما انعكست هذه التحولات على طبيعة الأدوار التي مارستها المرأة، وعلى حجم الحقوق التي تمتعت بها أو حُرمت منها في مختلف البيئات الحضارية، ومن ثم فإن فهم واقع المرأة في العصر الحاضر يتطلب الوقوف على الجذور التاريخية للتصورات التي تشكلت حولها عبر الأزمنة المختلفة، ففي الحضارات القديمة اختلفت مكانة المرأة باختلاف البناء الثقافي والاجتماعي لكل حضارة، ففي الحضارة المصرية القديمة تمتعت المرأة بمكانة متميزة نسبيًا مقارنة بغيرها من نساء الحضارات المعاصرة، حيث أُتيح لها امتلاك الأموال وإدارة بعض شؤونها القانونية، كما شهد التاريخ المصري القديم وصول عدد من النساء

---

١. عبد الوهاب المسيري، قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى، ص٤٥.

٢. عماد الدين خليل، مدخل إلى الحضارة الإسلامية، ص٢١.

إلى مواقع سياسية بارزة.[١] ومع ذلك ظلت السلطة العامة للمجتمع قائمة في أغلب الأحوال على هيمنة الرجل، وظلت أدوار المرأة مرتبطة بصورة كبيرة بالأسرة والبيت، أما في الحضارة اليونانية فقد تأثرت النظرة إلى المرأة بالفكر الفلسفي السائد آنذاك، إذ نظر بعض الفلاسفة إلى المرأة بوصفها أقل قدرة من الرجل على المشاركة في الحياة السياسية والعقلية، وهو ما أدى إلى تقييد دورها في المجال العام وحصر نشاطها في إدارة شؤون المنزل وتربية الأبناء، وقد انعكست هذه الرؤية على القوانين والنظم الاجتماعية التي جعلت المرأة في مرتبة أدنى من الرجل من حيث المشاركة المدنية والسياسية، وفي الحضارة الرومانية شهد وضع المرأة بعض التحسن النسبي، خاصة في المراحل المتأخرة من تاريخ الإمبراطورية الرومانية، حيث حصلت على بعض الحقوق القانونية المتعلقة بالملكية والتصرف المالي، إلا أنها بقيت خاضعة في معظم الأحوال لسلطة الأب أو الزوج، الأمر الذي حدّ من استقلاليتها الكاملة داخل المجتمع.[٢] وفي الحضارات الشرقية القديمة ارتبطت مكانة المرأة ارتباطًا وثيقًا بالمعتقدات الدينية والتقاليد الاجتماعية السائدة، حيث أدى ذلك إلى تفاوت أوضاع النساء بين مجتمع وآخر، ففي بعض البيئات تمتعت المرأة بمكانة اجتماعية مقبولة، بينما تعرضت في بيئات أخرى لأشكال متعددة من التمييز والحرمان من الحقوق الأساسية، مما انعكس على محدودية مشاركتها في الشأن العام واقتصار دورها على الوظائف الأسرية التقليدية، ويؤكد هذا التباين أن النظرة إلى المرأة كانت انعكاسًا مباشرًا للمرجعيات الفكرية والثقافية التي شكلت وعي تلك المجتمعات وطبيعة نظمها الاجتماعية.[٣] أما في المجتمعات السابقة للإسلام، حيث امتاز وضع المرأة في كثير من المناطق بضعف الحماية القانونية والاجتماعية، ففي شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام كانت البنية القبلية هي الإطار الحاكم للعلاقات الاجتماعية، حيث ترتب على ذلك خضوع المرأة في العديد من القبائل لسلطة الرجل بصورة شبه مطلقة، كما حُرمت في بعض الأحيان من الميراث والتصرف المستقل في شؤونها المالية، وانتشرت بعض الممارسات التي انتقصت من كرامتها الإنسانية، ومع ذلك لم تكن صورة المرأة العربية قبل الإسلام واحدة في جميع البيئات؛ إذ عرفت بعض المناطق نماذج لنساء مارسن التجارة وأدرن أعمالاً اقتصادية ناجحة، كما كان لبعضهن تأثير اجتماعي ملحوظ داخل مجتمعاتهن، إلا أنّ هذه الحالات ظلت محدودة مقارنة بالوضع العام الذي تميز بغياب إطار تشريعي يكفل للمرأة حقوقها بصورة واضحة ومستقرة.[٤] وفي هذا السياق جاء الإسلام بمنظومة متكاملة أحدثت تحولاً جوهريًا في النظرة إلى المرأة ومكانتها

١. ويل ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران وآخرين، ج١، ص٣١٢.
٢. محمد سهيل طقوش، تاريخ اليونان والرومان، ص١٤٣.
٣. جوستاف لوبون، حضارة العرب، ص٤٨٧.
٤. جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ج١، ص٥٦.

داخل المجتمع، حيث أكد الإسلام مبدأ الكرامة الإنسانية المشتركة بين الرجل والمرأة، ومنح المرأة شخصية قانونية مستقلة، وأقر لها حقوقًا متعددة في مجالات التملك والميراث والتعليم واختيار الزوج والتصرف في أموالها، كما حمّلها مسؤوليات تتناسب مع مكانتها الإنسانية والاجتماعية، فقد شكلت هذه التشريعات نقلة نوعية مقارنة بكثير من الأوضاع التي كانت سائدة في المجتمعات المعاصرة لظهور الإسلام، الأمر الذي جعل المرأة عنصرًا فاعلاً في بناء المجتمع الإسلامي منذ مراحله الأولى، وفي المقابل شهدت المجتمعات الغربية الحديثة تحولات عميقة في النظرة إلى المرأة نتيجة التطورات الفكرية والسياسية التي بدأت مع عصر النهضة الأوروبية وتبلورت بصورة أكبر خلال عصر التنوير، فقد أسهمت الفلسفات العقلانية والليبرالية في إعادة النظر في كثير من المفاهيم التقليدية المتعلقة بالحقوق والحريات، وظهرت دعوات متزايدة للمساواة بين أفراد المجتمع بغض النظر عن الانتماءات الطبقية أو الدينية أو الجنسية، ومع اندلاع الثورات السياسية الكبرى، ولا سيما الثورة الفرنسية، بدأت المطالبات بمنح المرأة حقوقًا أوسع في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية.[1] وخلال القرن التاسع عشر ظهرت الحركات النسوية التي سعت إلى تحسين أوضاع المرأة وإزالة القيود القانونية والاجتماعية المفروضة عليها، حيث ركزت الموجة النسوية الأولى على المطالبة بحقوق التعليم والتملك والتصويت، بينما اتجهت الموجة الثانية إلى مناقشة قضايا المساواة الاقتصادية والاجتماعية، ثم ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين اتجاهات فكرية أكثر راديكالية سعت إلى إعادة تعريف الأدوار الاجتماعية التقليدية للمرأة والرجل وإعادة النظر في مفهوم الأسرة والعلاقات الجندرية، وقد أسهمت هذه التحولات في توسيع مشاركة المرأة الغربية في مختلف مجالات الحياة العامة، حتى أصبحت شريكًا رئيسًا في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والتعليم.[2] وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها المرأة الغربية في مجالات متعددة، فإنّ هذه التحولات لم تخلُ من تحديات اجتماعية وثقافية أثارت نقاشات واسعة داخل المجتمعات الغربية نفسها، فقد ارتبطت بعض التحولات بارتفاع معدلات التفكك الأسري وتراجع معدلات الزواج والإنجاب في عدد من الدول الغربية، كما أثارت مسألة التوازن بين الحرية الفردية والاستقرار الاجتماعي جدلاً مستمرًا بين المفكرين والباحثين، ولذلك ما تزال قضية المرأة تمثل أحد أهم الموضوعات الفكرية والحضارية التي تشغل دوائر البحث والنقاش في العالم المعاصر، ومن خلال هذا العرض التاريخي يتبين أن مكانة المرأة لم تكن نتاجًا لعوامل بيولوجية أو طبيعية فقط، وإنما تشكلت بصورة رئيسة من خلال المرجعيات الفكرية والدينية والثقافية التي

---

١. محمد أبو زهرة، خاتم النبيين ﷺ، ج١، ص١٥٧.

٢. عبد الحليم أبو شقة، تحرير المرأة في عصر الرسالة، ج١، ص٣١.

حكمت المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ، كما يتضح أن الرؤيتين الإسلامية والغربية المعاصرتين تمثلان امتدادًا لتطورات تاريخية وفكرية طويلة أسهمت في تشكيل تصورات مختلفة حول المرأة وحقوقها وأدوارها داخل المجتمع، وهو ما يمهد لدراسة هاتين الرؤيتين بصورة أكثر تفصيلاً في الفصول اللاحقة من هذه الدراسة.[1]

المبحث الثاني: المرأة في الرؤية الإسلامية

تحتل المرأة في الرؤية الإسلامية مكانة محورية بوصفها شريكًا أساسيًا للرجل في بناء الأسرة والمجتمع وتحقيق مقاصد الاستخلاف في الأرض، وقد جاءت الشريعة الإسلامية بمنظومة متكاملة من المبادئ والتشريعات التي نظمت العلاقة بين الرجل والمرأة على أساس الكرامة الإنسانية والعدالة والتكامل الوظيفي، بعيدًا عن التصورات التي تقوم على التمييز أو الصراع بين الجنسين، حيث ساعدت هذه المنظومة في إحداث تحول جوهري في أوضاع المرأة مقارنة بما كان سائدًا في كثير من المجتمعات قبل الإسلام، حيث أقرت لها حقوقًا متعددة ووضعت الضمانات الكفيلة بحماية شخصيتها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، وتنبع أهمية دراسة المرأة في الرؤية الإسلامية من كونها تمثل أحد المرتكزات الأساسية في فهم التصور الإسلامي للإنسان والمجتمع؛ إذ ترتبط مكانة المرأة ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم الأسرة والعدالة والحقوق والواجبات والتنمية الاجتماعية، كما أن تصاعد النقاشات الفكرية المعاصرة حول قضايا المرأة يقتضي العودة إلى الأصول الشرعية والفكرية التي تشكل أساس الرؤية الإسلامية، بعيدًا عن الصور النمطية أو الممارسات الاجتماعية التي قد تُنسب إلى الإسلام وهي لا تعبر عن أحكامه ومقاصده الحقيقية، ويتناول هذا المبحث الأسس الفكرية والتشريعية التي تقوم عليها مكانة المرأة في الإسلام، كما يستعرض اهم الأدوار التي تضطلع بها داخل الأسرة والمجتمع، من خلال عرض المرتكزات الفكرية والتشريعية لمكانة المرأة، وأدوارها المختلفة في الحياة الأسرية والاجتماعية والعلمية والاقتصادية.

أولاً: الأسس الفكرية والتشريعية لمكانة المرأة في الإسلام

تستند مكانة المرأة في الإسلام إلى منظومة فكرية وتشريعية متكاملة تنبع من التصور الإسلامي للإنسان والكون والحياة، وهو تصور يقوم على مبدأ الاستخلاف والتكريم الإلهي للإنسان دون تمييز بين الرجل والمرأة في أصل الإنسانية والكرامة والتكليف، ومن هذا المنطلق لم ينظر الإسلام إلى المرأة باعتبارها كائنًا تابعًا للرجل أو أقل منزلة منه، وإنما بوصفها شريكًا في المسؤولية الإنسانية والاجتماعية، وعنصرًا أساسيًا في بناء الأسرة والمجتمع وتحقيق مقاصد الشريعة في العمران

---

١. جون ستيوارت ميل، استعباد النساء، ص٤٥.

والإصلاح، حيث شكلت هذه الرؤية تحولاً حضاريًا مهمًا في تاريخ المرأة، إذ نقلتها من دائرة التبعية والحرمان التي سادت في كثير من المجتمعات القديمة إلى دائرة الاعتراف بإنسانيتها الكاملة وحقوقها المشروعة.[1] ويُعد مبدأ التكريم الإنساني أحد أهم المرتكزات الفكرية التي قامت عليها مكانة المرأة في الإسلام، حيث قرر القرآن الكريم أنّ التكريم يشمل الإنسان من حيث هو إنسان، دون النظر إلى جنسه أو لونه أو نسبه أو طبقته الاجتماعية، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ سورة الإسراء: الآية (٧٠) وتُعد هذه الآية أصلاً عامًا في تقرير كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، ويؤكد هذا المعنى ما قرره الإسلام من أنّ الرجل والمرأة ينتميان إلى أصل إنساني واحد، وأنهما يشتركان في التكليف الشرعي والثواب والعقاب والمسؤولية الأخلاقية، قال تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ﴾ سورة آل عمران: الآية (١٩٥) وقد أسهم هذا التصور في ترسيخ مبدأ المساواة الإنسانية بين الجنسين وإلغاء المفاهيم التي كانت تربط قيمة الإنسان بجنسه أو مكانته الاجتماعية، ومن الأسس الفكرية المهمة كذلك مبدأ المساواة في المسؤولية الدينية والتكليف الشرعي، حيث لم يفرق الإسلام بين الرجل والمرأة في أصل الخطاب الشرعي إلا فيما اقتضته الطبيعة الفطرية أو المصلحة التشريعية، فالمرأة مخاطبة بالعبادات والتكاليف والأحكام كما يخاطب الرجل، ولها من الحقوق الدينية والروحية ما له، وعليها من الواجبات ما يتناسب مع طبيعتها وقدراتها، وقد أكدت النصوص الشرعية أن الجزاء الأخروي قائم على العمل الصالح والإيمان، لا على الذكورة أو الأنوثة، وهو ما ساعد في رفع المكانة المعنوية للمرأة وإظهار دورها في تحقيق مقاصد الدين والمجتمع.[2] كما تقوم الرؤية الإسلامية على مبدأ العدالة بوصفه أساسًا للعلاقة بين الرجل والمرأة. فالعدالة في الإسلام لا تعني التماثل المطلق بين الجنسين في جميع الأحكام والأدوار، وإنما تعني إعطاء كل ذي حق حقه وفق طبيعته ووظيفته ومسؤوليته، ولذلك جاءت التشريعات الإسلامية قائمة على التوازن بين الحقوق والواجبات، ومراعية للفروق الفطرية التي تميز كلاً من الرجل والمرأة، وقد أدى هذا التصور إلى بناء علاقة تكاملية تقوم على التعاون والتراحم وتحقيق المصالح المشتركة داخل الأسرة والمجتمع.[3] ومن الجوانب التشريعية البارزة في الرؤية الإسلامية إقرار الشخصية القانونية المستقلة للمرأة، فقد منحها الإسلام أهلية كاملة في التملك والتصرف والتعاقد وإدارة أموالها دون وصاية من أحد متى بلغت سن الرشد وكانت مؤهلة لذلك، وتُعد هذه الحقوق من الإنجازات التشريعية المهمة التي سبقت

---

١. أبو الأعلى المودودي، الحجاب، ص٢٧.

٢. محمد الغزالي، قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، ص١٥.

٣. وهبة الزحيلي، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، ج٣، ص٢٥٧.

كثيراً من الأنظمة القانونية الحديثة، فالمرأة في الإسلام تمتلك ذمة مالية مستقلة عن زوجها وأبيها وسائر أقاربها، ولها الحق في البيع والشراء والهبة والوقف وسائر التصرفات المالية المشروعة، حيث ساعد ذلك في تعزيز استقلاليتها الاقتصادية وحمايتها من صور الاستغلال المالي التي عانت منها المرأة في بعض المجتمعات الأخرى.[١]

كما أولى الإسلام اهتمامًا كبيراً بحق المرأة في التعليم والمعرفة، انطلاقًا من أن العلم أساس بناء الشخصية الإنسانية وتحقيق الاستخلاف في الأرض، حيث شمل الخطاب النبوي الداعي إلى طلب العلم الرجال والنساء معًا، وأسهم ذلك في ظهور عدد كبير من العالمات والمحدثات والفقيهات في التاريخ الإسلام، وتشير المصادر التاريخية إلى أن النساء شاركن في حلقات العلم والرواية والتعليم، وأسهمن في نقل العلوم الشرعية واللغوية والطبية وغيرها، الأمر الذي يعكس المكانة العلمية التي أتاحها الإسلام للمرأة منذ العصور الأولى.[٢]

ومن المرتكزات التشريعية المهمة كذلك حماية المرأة داخل الأسرة، حيث وضع الإسلام مجموعة من الأحكام التي تكفل لها الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي. فقد أوجب على الزوج النفقة والرعاية، وأمر بحسن المعاشرة، وحرم جميع أشكال الظلم والإضرار والإكراه، كما منح المرأة حق اختيار الزوج، وحق المهر، وحق المطالبة بحقوقها المشروعة، وأقر لها جملة من الضمانات التي تهدف إلى حماية كرامتها واستقرار حياتها الأسرية، ويعكس ذلك إدراك الشريعة لأهمية الأسرة باعتبارها المؤسسة الأولى في بناء المجتمع، وإلى جانب الحقوق الأسرية، أكد الإسلام حق المرأة في المشاركة الاجتماعية ضمن الضوابط الشرعية التي تحفظ كرامتها وتصون القيم العامة للمجتمع، حيث شاركت المرأة المسلمة في مجالات متعددة خلال العصور الإسلامية الأولى، بما في ذلك التعليم والرعاية الاجتماعية وبعض الأنشطة الاقتصادية والمجتمعية، كما أسهمت في نقل العلم والفتوى والرواية، وكان لها حضور في مختلف جوانب الحياة العامة بحسب ما تقتضيه الحاجة والمصلحة.[٣]

ثانيًا: أدوار المرأة في المجتمع الإسلامي

تُعد المرأة في التصور الإسلامي عنصرًا أساسيًا في بناء المجتمع وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، إذ لم يقتصر دورها على جانب محدد من جوانب الحياة، انما امتد ليشمل مختلف الميادين الأسرية

١. محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج٤، ص٣١٢.
٢. مصطفى السباعي، المرأة بين الفقه والقانون، ص٤٥.
٣. محمد علي الصابوني، روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، ج١، ص٣٢٥.

والاجتماعية والعلمية والاقتصادية، وقد انطلقت الرؤية الإسلامية في تحديد أدوار المرأة من مبدأ التكامل الإنساني بين الرجل والمرأة، باعتبارهما شريكين في عمارة الأرض وتحقيق رسالة الاستخلاف التي كلف الله بها الإنسان، ومن ثم فإنّ دراسة أدوار المرأة في المجتمع الإسلامي تكشف عن طبيعة المكانة التي منحها الإسلام لها، وتوضح حجم إسهامها في بناء الحضارة الإسلامية عبر مختلف العصور، وتأتي الأسرة في مقدمة المجالات التي اضطلعت فيها المرأة بدور محوري؛ إذ تمثل الأسرة اللبنة الأولى في بناء المجتمع، والوسط الذي تتشكل فيه شخصية الإنسان وقيمه وسلوكياته، حيث أولى الإسلام عناية كبيرة بدور المرأة داخل الأسرة، لما لها من أثر مباشر في تنشئة الأجيال وإعداد الأفراد الصالحين القادرين على الإسهام في نهضة المجتمع واستقراره، فالمرأة بصفتها أمًا تؤدي وظيفة تربوية عظيمة تتمثل في غرس القيم الدينية والأخلاقية في نفوس الأبناء، وتعزيز روح الانتماء والمسؤولية لديهم، الأمر الذي يجعل دورها يتجاوز حدود الأسرة ليؤثر في المجتمع بأسره، كما أن دورها بوصفها زوجة يقوم على تحقيق السكن والمودة والرحمة التي جعلها الإسلام أساسًا للعلاقة الزوجية، وهو ما يسهم في بناء بيئة أسرية مستقرة تساعد على نمو أفراد الأسرة نفسيًا واجتماعيًا.[1] ولم يحصر الإسلام المرأة في الإطار الأسري فقط، إنما أتاح لها المشاركة في الحياة الاجتماعية بما يتوافق مع القيم الإسلامية ومتطلبات المصلحة العامة، فقد شهد التاريخ الإسلامي حضورًا نسائيًا فاعلاً في ميادين العمل الاجتماعي والخيري، حيث ساعدت النساء في رعاية المحتاجين ومساعدة الفقراء والعناية بالمرضى والمشاركة في الأنشطة المجتمعية المختلفة، حيث كانت هذه المشاركة امتدادًا لمفهوم التكافل الاجتماعي الذي يُعد من المبادئ الأساسية في النظام الاجتماعي الإسلامي، والذي يقوم على التعاون والتراحم بين أفراد المجتمع دون تمييز بين الرجال والنساء في أداء الواجبات الاجتماعية.[2] كما كان للمرأة دور مهم في المجال العلمي والثقافي، إذ حرص الإسلام منذ بداياته على نشر العلم بين الرجال والنساء على السواء، حيث ساعد هذا التوجه في ظهور عدد كبير من العالمات والمحدثات والفقيهات اللاتي شاركن في نقل العلوم الشرعية وتعليمها للأجيال المتعاقبة، وتشير كتب التراجم والسير إلى أنّ المرأة المسلمة كانت تحضر مجالس العلم، وتروي الحديث النبوي، وتسهم في الحركة العلمية في مختلف العصور الإسلامية، حيث انعكس هذا الاهتمام بالعلم على ارتفاع المكانة الفكرية للمرأة داخل المجتمع الإسلامي، مما جعلها شريكًا في صناعة المعرفة ونشرها.[3] وفي المجال الاقتصادي، أقر الإسلام

---

١. محمد أبو فارس، حقوق المرأة في الإسلام، ص٨٥.

٢. عبد الله ناصح علوان، تربية الأولاد في الإسلام، ج١، ص٢٧.

٣. محمد عميم الإحسان المجددي، قواعد الفقه، ج١، ص١١٢.

للمرأة حق التملك والعمل والاستثمار ضمن الضوابط الشرعية التي تحفظ كرامتها وتصون مصالح المجتمع، حيث مارست المرأة المسلمة منذ العصر النبوي أنشطة اقتصادية متعددة شملت التجارة والزراعة والحرف والصناعات المنزلية، وساعدت بذلك في دعم الاقتصاد الأسري والمجتمعي، كما أن استقلال الذمة المالية للمرأة في الإسلام منحها القدرة على إدارة أموالها والتصرف فيها بحرية دون الحاجة إلى وصاية من أحد، وهو ما شكل إحدى السمات المميزة للتشريع الإسلامي مقارنة ببعض الأنظمة القانونية القديمة التي قيدت الحقوق المالية للمرأة، أما على المستوى الثقافي والحضاري، فقد شاركت المرأة في بناء الحضارة الإسلامية من خلال إسهاماتها العلمية والتربوية والاجتماعية، حيث كانت المرأة جزءًا من الحركة الحضارية الإسلامية التي ازدهرت في مختلف المجالات، وأسهمت في الحفاظ على الهوية الثقافية للأمة ونقل قيمها من جيل إلى آخر، كما لعبت دورًا مهمًا في ترسيخ المبادئ الأخلاقية والاجتماعية داخل المجتمع، الأمر الذي جعل تأثيرها الحضاري يتجاوز حدود الأسرة ليشمل المجتمع بأكمله.[1]

المبحث الثالث: المرأة في الرؤية الغربية

تمثل قضية المرأة إحدى اهم القضايا التي شغلت الفكر الغربي الحديث والمعاصر، إذ ارتبطت بمجموعة واسعة من التحولات الفكرية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها المجتمعات الغربية منذ عصر النهضة الأوروبية وحتى الوقت الحاضر، حيث أسهمت هذه التحولات في إعادة صياغة المفاهيم المتعلقة بمكانة المرأة وحقوقها وأدوارها داخل الأسرة والمجتمع، مما أدى إلى ظهور رؤى واتجاهات متعددة تناولت المرأة من زوايا مختلفة تبعًا للمرجعيات الفلسفية والفكرية التي استندت إليها، ولم تتشكل الرؤية الغربية للمرأة بصورة مفاجئة، انما جاءت نتيجة مسار تاريخي طويل تأثر بالثورات الفكرية والدينية والسياسية والاقتصادية التي عرفتها أوروبا وأمريكا خلال القرون الأخيرة، حيث ساهم عصر التنوير في ترسيخ مبادئ الحرية والعقلانية والمساواة، كما أدت الثورة الصناعية إلى تغيرات جوهرية في البناء الاجتماعي والاقتصادي انعكست بصورة مباشرة على أوضاع المرأة ومشاركتها في الحياة العامة، ومع تطور الحركات النسوية ظهرت مطالبات متزايدة بإعادة النظر في الأدوار التقليدية للمرأة ومنحها حقوقًا أوسع في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[2]

1. Mary Wollstonecraft, A Vindication of the Rights of Woman, p. 15.
2. Betty Friedan, The Feminine Mystique, p. 47.

ومن هذا المنطلق يتناول هذا المبحث الأسس الفكرية والفلسفية التي قامت عليها الرؤية الغربية للمرأة، كما يستعرض واقع المرأة في المجتمعات الغربية الحديثة، بهدف فهم المرتكزات التي انطلقت منها هذه الرؤية وتحليل آثارها الاجتماعية والحضارية.

أولاً: الأسس الفكرية والفلسفية للرؤية الغربية للمرأة

تعود الجذور الفكرية للرؤية الغربية المعاصرة للمرأة إلى التحولات الكبرى التي شهدتها أوروبا منذ عصر النهضة في القرن الخامس عشر الميلادي، حيث بدأت النزعة الإنسانية بالظهور بوصفها اتجاهًا فكريًا يركز على الإنسان وقدراته العقلية، بعيدًا عن الهيمنة المطلقة للمؤسسات الدينية التي كانت سائدة خلال العصور الوسطى، حيث ساهم هذا التحول في إعادة النظر في العديد من القضايا الاجتماعية، ومن بينها مكانة المرأة وحقوقها، ومع ظهور عصر التنوير خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ظهرت أفكار جديدة تدعو إلى الحرية الفردية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وأصبح الإنسان محورًا رئيسًا للفكر الفلسفي والسياسي، حيث انعكست هذه الأفكار على النظرة إلى المرأة، حيث بدأت تتشكل مطالبات تدعو إلى منحها حقوقًا مشابهة للحقوق التي يتمتع بها الرجل، خاصة في مجالات التعليم والمشاركة السياسية والملكية والعمل.[1] كما لعبت الفلسفة الليبرالية دورًا مهمًا في صياغة التصورات الحديثة المتعلقة بالمرأة، إذ أكدت على الحرية الفردية وحق الإنسان في تقرير مصيره واختيار نمط حياته دون تدخل من الدولة أو المجتمع إلا في الحدود التي تضمن حقوق الآخرين، وانطلاقًا من هذا التصور، أصبحت قضية المرأة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم الحرية الشخصية والاستقلال الفردي والمساواة القانونية، وفي القرن التاسع عشر برزت الحركات النسوية بوصفها أحد أهم التيارات الفكرية والاجتماعية التي سعت إلى تحسين أوضاع المرأة، حيث ركزت الموجة النسوية الأولى على المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى رأسها حق التعليم والتملك والتصويت، ثم ظهرت الموجة النسوية الثانية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث اتجهت إلى مناقشة قضايا المساواة الاجتماعية والاقتصادية وانتقاد الأدوار التقليدية للجنسين، أما الموجة الثالثة وما بعدها فقد ركزت على قضايا الهوية والتنوع والاختلافات الثقافية والجندرية، وأعادت النظر في كثير من المفاهيم المرتبطة بالأسرة والعلاقات الاجتماعية، حيث نتج عن هذه التطورات الفكرية ظهور رؤى متعددة تجاه المرأة داخل الفكر الغربي، بعضها ينطلق من مبدأ المساواة القانونية والفرص المتكافئة، وبعضها يدعو إلى إعادة

1. Susan Moller Okin, Justice, Gender, and the Family, p. 89.

صياغة البنية الاجتماعية والثقافية بصورة جذرية لتحقيق ما يراه عدالة كاملة بين الجنسين، وهذا التنوع الفكري يعكس الطبيعة المتغيرة للفكر الغربي وعدم خضوعه لمرجعية واحدة ثابتة كما هو الحال في الرؤية الإسلامية.

ثانيًا: واقع المرأة في المجتمعات الغربية الحديثة

شهدت المجتمعات الغربية خلال القرنين الأخيرين تحولات كبيرة في أوضاع المرأة، حيث حصلت على العديد من الحقوق التي كانت محرومة منها في فترات تاريخية سابقة، حيث توسعت فرص التعليم أمام النساء بصورة ملحوظة، وأصبحن يشكلن نسبة كبيرة من الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في العديد من الدول الغربية، كما ازداد حضور المرأة في مجالات العمل والإدارة والسياسة والبحث العلمي، وأصبحت تشغل مواقع قيادية في مختلف القطاعات العامة والخاصة، وفي المجال السياسي تمكنت المرأة الغربية من الحصول على حق التصويت والترشح للمناصب العامة، وشاركت بصورة متزايدة في صناعة القرار السياسي وإدارة الشأن العام، كما ساهمت التشريعات الحديثة في تعزيز الحماية القانونية للمرأة من مختلف أشكال التمييز والعنف، ووفرت لها فرصًا أوسع للمشاركة في الحياة العامة.[1] أما على المستوى الاقتصادي، فقد أصبحت المرأة عنصرًا رئيسًا في سوق العمل، وأسهمت بصورة فعالة في التنمية الاقتصادية للدول الغربية، وقد رافق ذلك تطور التشريعات المتعلقة بالمساواة في الأجور وظروف العمل والحقوق المهنية، وإن كانت بعض الدراسات لا تزال تشير إلى وجود تفاوتات معينة بين الرجال والنساء في بعض القطاعات، وفي المقابل، انتجت التحولات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بقضية المرأة عددًا من التحديات التي أثارت نقاشات واسعة داخل المجتمعات الغربية نفسها، حيث شهدت بعض الدول الغربية ارتفاعًا في معدلات الطلاق وتراجعًا في معدلات الزواج والإنجاب، كما ظهرت تساؤلات متزايدة حول تأثير الفردانية المفرطة على استقرار الأسرة والعلاقات الاجتماعية، كذلك ظهرت نقاشات حول الضغوط النفسية والمهنية التي تواجهها المرأة نتيجة محاولة التوفيق بين متطلبات العمل والحياة الأسرية.[2] كما شهدت العقود الأخيرة تصاعد الجدل حول قضايا الهوية الجندرية وإعادة تعريف الأدوار التقليدية للرجل والمرأة، وهو ما أدى إلى انقسام الآراء بين مؤيد يرى في هذه التحولات امتدادًا لمبادئ الحرية الفردية، ومعارض يرى أنها تمثل تحديًا للقيم الاجتماعية

1. Alison M. Jaggar, Feminist Politics and Human Nature, p. 173.
2. Rosemarie Putnam Tong, Feminist Thought: A More Comprehensive Introduction, p. 125.

التقليدية وللأدوار الأسرية المستقرة، وعلى الرغم من التقدم الذي حققته المرأة الغربية في العديد من المجالات، فإن قضية المرأة ما تزال موضوعًا مفتوحًا للنقاش والتطوير داخل المجتمعات الغربية نفسها، حيث تستمر الدراسات والأبحاث في تقييم نتائج السياسات والتشريعات المتعلقة بها، ومحاولة إيجاد صيغ أكثر توازنًا بين الحرية الفردية ومتطلبات الاستقرار الاجتماعي.[1]

المبحث الرابع: المقارنة الحضارية بين الرؤية الإسلامية والرؤية الغربية للمرأة

تُعد قضية المرأة من أكثر القضايا ارتباطًا بالبنية الحضارية للمجتمعات الإنسانية، إذ تعكس طبيعة التصورات الفكرية والثقافية التي تتبناها المجتمعات تجاه الإنسان والأسرة والعلاقات الاجتماعية، ومن ثم فإنّ دراسة المرأة في أي حضارة لا يمكن أن تنفصل عن المرجعية الفكرية التي تشكل رؤيتها للكون والحياة والإنسان، وتظهر أهمية المقارنة بين الرؤية الإسلامية والرؤية الغربية للمرأة في كونها تكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين نموذجين حضاريين أسهما بصورة كبيرة في تشكيل الفكر الإنساني المعاصر، فالرؤية الإسلامية تستند إلى مرجعية ربانية تجعل الوحي مصدرًا أساسيًا للقيم والتشريعات المنظمة للعلاقة بين الرجل والمرأة، بينما تستند الرؤية الغربية الحديثة إلى مرجعيات فلسفية وإنسانية متعددة تشكلت عبر مسار طويل من التحولات الفكرية والسياسية والاجتماعية، وقد انعكس هذا الاختلاف في المرجعية على طبيعة المفاهيم المتعلقة بالحرية والمساواة والحقوق والواجبات والأسرة والمجتمع، الأمر الذي أفرز نماذج مختلفة في التعامل مع قضايا المرأة وأدوارها ومكانتها.[2] ويهدف هذا المبحث إلى إجراء مقارنة حضارية بين الرؤيتين الإسلامية والغربية للمرأة من خلال تحليل الأسس الفكرية التي تقوم عليها كل رؤية، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، ثم دراسة الآثار الحضارية والاجتماعية التي ترتبت على تطبيق كل منهما في الواقع العملي.

المبحث الرابع: المقارنة الحضارية بين الرؤية الاسلامية والرؤية الغربية للمرأة

أولاً: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الرؤية الإسلامية والرؤية الغربية للمرأة

على الرغم من التباين الواضح بين الرؤية الإسلامية والرؤية الغربية للمرأة، فإنّ هناك مجموعة من القواسم المشتركة التي يمكن ملاحظتها بينهما، إلى جانب اختلافات جوهرية تعكس طبيعة

1. John Gray, Liberalism, University of Minnesota Press, p. 53.

٢. محمد المختار الشنقيطي، أثر الدين في بناء الحضارة، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، ص ١٤٤.

المرجعيات الفكرية والحضارية التي ينطلق منها كل نموذج، فمن أوجه الاتفاق بين الرؤيتين الاعتراف بالكرامة الإنسانية للمرأة ورفض صور الاستعباد أو الإهانة أو الانتقاص من إنسانيتها، فقد أكد الإسلام أن المرأة والرجل يشتركان في أصل الخلقة والكرامة الإنسانية والتكليف الشرعي، كما أكدت المواثيق الدولية والفلسفات الإنسانية الحديثة حق المرأة في الكرامة والمساواة أمام القانون، ولذلك تلتقي الرؤيتان في رفض الممارسات التي تقوم على إقصاء المرأة أو حرمانها من حقوقها الأساسية.[1] كما تتفق الرؤيتان على أهمية تعليم المرأة وإعدادها للمشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. فقد أولى الإسلام العلم مكانة عظيمة، وجعل طلبه حقًا وواجبًا يشمل الرجال والنساء، بينما اعتبرت الرؤية الغربية الحديثة التعليم أحد أهم أدوات تمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع، ونتيجة لذلك أصبحت المرأة في كلا النموذجين عنصرًا فاعلاً في مجالات المعرفة والثقافة والتنمية، وعلى الرغم من هذه الجوانب المشتركة، فإنّ الاختلاف بين الرؤيتين يظهر بصورة أكثر وضوحًا عند دراسة الأسس الفكرية التي تقوم عليها كل منهما، فالرؤية الإسلامية تستند إلى الوحي الإلهي باعتباره المصدر الأعلى للقيم والتشريعات، وترى أنّ العلاقة بين الرجل والمرأة جزء من منظومة أخلاقية واجتماعية تهدف إلى تحقيق مقاصد الشريعة وحفظ مصالح الإنسان، أما الرؤية الغربية الحديثة فتنطلق غالبًا من الفلسفة الليبرالية التي تجعل الإنسان محورًا للكون، وتمنح العقل البشري والتجربة الإنسانية سلطة واسعة في تحديد القيم والمعايير الاجتماعية.[2] ويظهر هذا الاختلاف بوضوح في مفهوم المساواة، فالإسلام يؤكد المساواة بين الرجل والمرأة في الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية والمسؤولية الدينية، لكنه يقر في الوقت نفسه بوجود فروق فطرية ووظيفية بينهما تستدعي اختلافًا في بعض الأدوار والتكاليف، ولذلك فإن المساواة في التصور الإسلامي تقوم على العدل والتكامل، لا على التماثل المطلق. أما الفكر الغربي المعاصر، خاصة في بعض الاتجاهات النسوية، فيتجه نحو المساواة الكاملة بين الجنسين في الحقوق والأدوار والفرص، ويرى أن كثيراً من الفروق التقليدية بين الرجل والمرأة نتاج للثقافة والتنشئة الاجتماعية أكثر من كونها فروقًا طبيعية، ومن اهم نقاط الاختلاف كذلك النظرة إلى العلاقة بين الرجل والمرأة. فالإسلام ينظر إليها باعتبارها علاقة تكامل وتعاون تقوم على المودة والرحمة وتحقيق الاستقرار الأسري، بينما تميل بعض الاتجاهات النسوية الغربية إلى تفسير العلاقة بين الجنسين في إطار الصراع التاريخي المرتبط بالسلطة والهيمنة الذكورية، حيث أدى هذا الاختلاف إلى تباين كبير

---

١. طه جابر العلواني، أزمة الفكر الإسلامي المعاصر، ص ٧٧.

٢. عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، ج٢، ص ٢٤٣.

في معالجة القضايا المتعلقة بالأسرة والأدوار الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة.[1] كما يختلف النموذجان في موقفهما من الأسرة. فالرؤية الإسلامية تجعل الأسرة محور البناء الاجتماعي، وترى أنّ استقرارها شرط أساسي لاستقرار المجتمع، ولذلك أولت الشريعة الإسلامية اهتمامًا كبيرًا بتنظيم العلاقات الأسرية وتحديد الحقوق والواجبات بين أفراد الأسرة، أما المجتمعات الغربية الحديثة فقد شهدت تحولات كبيرة في مفهوم الأسرة نتيجة تأثير الفردانية والتحولات الثقافية، مما أدى إلى ظهور أنماط أسرية متعددة تختلف عن النموذج التقليدي الذي كان سائدًا في السابق، ويظهر الاختلاف أيضًا في مفهوم الحرية الشخصية. فالإسلام يربط الحرية بالمسؤولية الأخلاقية وبالمصلحة العامة للمجتمع، ويرى أن ممارسة الحقوق ينبغي أن تكون منضبطة بالقيم الشرعية والأخلاقية، أما الفكر الغربي الحديث فيمنح الحرية الفردية مساحة واسعة، ويجعلها أحد أهم الأسس التي تقوم عليها المنظومة الحقوقية والاجتماعية، مع اختلاف المدارس الفكرية الغربية في تحديد حدود هذه الحرية.[2]

ثانيًا: الآثار الحضارية للرؤية الإسلامية والرؤية الغربية تجاه المرأة

انعكست الرؤية الإسلامية للمرأة على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والحضارية في المجتمعات الإسلامية، حيث أسهمت في بناء منظومة متوازنة تجمع بين حقوق المرأة ومسؤولياتها، وتربط بين مصلحتها الفردية ومصلحة الأسرة والمجتمع، حيث أدى هذا التصور إلى تعزيز مكانة الأسرة بوصفها المؤسسة الأساسية للتنشئة الاجتماعية ونقل القيم الثقافية والأخلاقية بين الأجيال، ومن اهم الآثار الحضارية للرؤية الإسلامية المحافظة على التماسك الأسري والاجتماعي من خلال تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة على أسس المودة والرحمة والتكامل، كما ساعدت الأحكام الشرعية المتعلقة بالزواج والنفقة والميراث والولاية الأسرية على إيجاد إطار قانوني وأخلاقي يهدف إلى تحقيق الاستقرار وحماية الحقوق المتبادلة بين أفراد الأسرة.[3] كما أسهمت الرؤية الإسلامية في تعزيز دور المرأة في عملية البناء الحضاري من خلال إتاحة فرص التعليم والعمل والمشاركة الاجتماعية ضمن إطار من القيم الأخلاقية التي تحفظ كرامتها وتراعي خصوصيتها الإنسانية، حيث انعكس ذلك على ظهور نماذج نسائية مهمة في مجالات العلم والفقه والأدب والعمل الاجتماعي عبر التاريخ الإسلامي، أما في المجال الاقتصادي، فقد وفرت التشريعات الإسلامية للمرأة استقلالاً ماليًا واضحًا من خلال الاعتراف بحقها في التملك والتصرف بأموالها وإدارة شؤونها المالية بصورة

1. Robert Putnam, Bowling Alone, Simon & Schuster, p. 187.
2. Amitai Etzioni, The Spirit of Community, p. 141.
3. Gertrude Himmelfarb, One Nation, Two Cultures, p. 51.

مستقلة، وقد ساعد هذا الأمر في تحقيق قدر من التوازن بين الدور الاقتصادي للمرأة ودورها الأسري، دون أن يؤدي ذلك إلى تفكيك الروابط الاجتماعية أو إضعاف مكانة الأسرة.[1] وفي المقابل، أسهمت الرؤية الغربية الحديثة في توسيع نطاق مشاركة المرأة في الحياة العامة بصورة كبيرة، حيث ارتفعت معدلات تعليم النساء، وازدادت مشاركتهن في سوق العمل والمؤسسات السياسية والثقافية والعلمية، كما لعبت التشريعات الحديثة دورًا مهمًا في تعزيز حقوق المرأة ومكافحة أشكال التمييز التي كانت تعاني منها في مراحل تاريخية سابقة، وقد حققت المرأة الغربية إنجازات ملموسة في مجالات القيادة والإدارة والبحث العلمي والعمل السياسي، وأصبحت شريكًا رئيسًا في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ساعدت الحركات النسوية في لفت الانتباه إلى العديد من القضايا المتعلقة بحقوق المرأة وتحسين أوضاعها القانونية والاجتماعية.[2] إلا أنّ بعض الباحثين يشيرون إلى أن هذه التحولات صاحبتها مجموعة من التحديات الاجتماعية والثقافية، من أهمها تراجع دور الأسرة التقليدية، وارتفاع معدلات الطلاق، وتأخر سن الزواج، وانخفاض معدلات الإنجاب في عدد من المجتمعات الغربية، كما أثارت بعض الاتجاهات النسوية الحديثة جدلًا واسعًا حول قضايا الهوية الجندرية وإعادة تعريف الأدوار الاجتماعية للرجل والمرأة، ومن الناحية الحضارية، يمكن القول إنّ الرؤية الإسلامية تسعى إلى تحقيق التوازن بين الفرد والأسرة والمجتمع من خلال منظومة أخلاقية وتشريعية متكاملة، بينما تركز الرؤية الغربية الحديثة بدرجة أكبر على استقلال الفرد وحرية الاختيار الشخصي، حيث أدى هذا الاختلاف إلى ظهور نتائج اجتماعية وثقافية متباينة تعكس طبيعة القيم التي يقوم عليها كل نموذج حضاري.[3]

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

١. أنّ قضية المرأة تُعد من القضايا الحضارية المرتبطة بالمنظومة الفكرية والثقافية لكل مجتمع، ولا يمكن فهمها بعيدًا عن المرجعية التي تنطلق منها تلك المجتمعات.

٢. أنّ الرؤية الإسلامية للمرأة تستند إلى مرجعية ربانية ثابتة مصدرها القرآن الكريم والسنة النبوية، في حين تستند الرؤية الغربية إلى مرجعيات فلسفية وإنسانية متعددة ومتغيرة بتغير الظروف التاريخية والاجتماعية.

1. Allan Carlson, Conjugal America, p. 112.
2. Mary Eberstadt, Home-Alone America, p. 84.
3. Mary Eberstadt, Home-Alone America, p. 84.

٣. أنّ الإسلام أسهم في إحداث نقلة نوعية في مكانة المرأة من خلال إقرار حقوقها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بعد أن كانت تعاني أشكالاً متعددة من التهميش والحرمان في كثير من المجتمعات القديمة.

٤. أنّ الرؤية الإسلامية تقوم على مبدأ التكامل بين الرجل والمرأة، وتعتبر العلاقة بينهما علاقة تعاون وتكامل وظيفي لتحقيق استقرار الأسرة والمجتمع.

٥. أنّ الفكر الغربي الحديث أسهم في تعزيز مشاركة المرأة في المجالات التعليمية والاقتصادية والسياسية، وساعد على إزالة كثير من صور التمييز القانوني التي كانت قائمة في بعض المراحل التاريخية.

٦. أنّ الحركات النسوية الغربية مرت بمراحل فكرية متعددة، وتنوعت أهدافها بين المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية والسعي إلى إعادة صياغة الأدوار الاجتماعية والعلاقات الأسرية.

ثانيًا: التوصيات

١. تعزيز الوعي العلمي والفكري بمكانة المرأة في الإسلام من خلال البرامج التعليمية والبحثية والإعلامية المتخصصة.

٢. تشجيع الدراسات الأكاديمية المقارنة التي تتناول قضايا المرأة من منظور حضاري وعلمي بعيدًا عن الأحكام المسبقة والتصورات النمطية.

٣. دعم البحوث التي تتناول التحديات المعاصرة التي تواجه المرأة المسلمة واقتراح الحلول المناسبة لها في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.

٤. تطوير الخطاب الإعلامي والثقافي المتعلق بقضايا المرأة بما يسهم في تصحيح المفاهيم المغلوطة حول حقوق المرأة في الإسلام.

٥. تعزيز دور المؤسسات التعليمية والجامعات في نشر ثقافة التوازن بين الحقوق والواجبات وبين الحرية والمسؤولية.

٦. الاهتمام ببرامج إعداد الأسرة وتوعية الشباب بأهمية الأسرة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية:

١. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، بيروت، ٢٠٠٤.

٢. ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤.

٣. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٤. أبو زهرة، محمد، خاتم النبيين، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥.

٥. أبو شقة، عبد الحليم، تحرير المرأة في عصر الرسالة، دار القلم، القاهرة، ط٧، ٢٠١١.

٦. أبو فارس، محمد، حقوق المرأة في الإسلام، دار الفرقان، عمّان، ١٩٩٧.

٧. الأصفهاني، الراغب، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٨. بن نبي، مالك، شروط النهضة، دار الفكر، دمشق، ط٤، ١٩٨٦.

٩. خليل، عماد الدين، مدخل إلى الحضارة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.

١٠. ديورانت، ويل، قصة الحضارة، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٨.

١١. الزحيلي، وهبة، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٩٨.

١٢. زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الإسلامي، دار الهلال، بيروت، ٢٠٠٤.

١٣. السباعي، مصطفى، المرأة بين الفقه والقانون، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٨، ١٩٩٩.

١٤. الشنقيطي، محمد المختار، أثر الدين في بناء الحضارة، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، ٢٠١٣.

١٥. الصابوني، محمد علي، روائع البيان في تفسير آيات الأحكام من القرآن، مكتبة الغزالي، بيروت، ط٣، ١٩٨٠.

١٦. طقوش، محمد سهيل، تاريخ اليونان والرومان، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٨.

١٧. علوان، عبد الله ناصح، تربية الأولاد في الإسلام، دار السلام، القاهرة، ط٣٨، ٢٠٠٩.

١٨. العلواني، طه جابر، أزمة الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ٢٠٠١.

١٩. عمارة، محمد، تحرير المرأة بين الغرب والإسلام، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠.

٢٠. الغزالي، محمد، قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، دار الشروق، القاهرة، ط٦، ٢٠٠٠.

٢١. القرضاوي، يوسف، مركز المرأة في الحياة الإسلامية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٥، ١٩٩٦.

٢٢. لوبون، جوستاف، حضارة العرب، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ط٨، ٢٠١٣.

٢٣. المجددي، محمد عميم الإحسان، قواعد الفقه، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، ١٩٨٦.

٢٤. المسيري، عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢.

٢٥. المسيري، عبد الوهاب، قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى، نهضة مصر، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣.

٢٦. المودودي، أبو الأعلى، الحجاب، دار القلم، الكويت، ط١٢، ١٩٨٧.

٢٧. ميل، جون ستيوارت، استعباد النساء، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

المصادر الأجنبية

28. Carlson, Allan, Conjugal America, Transaction Publishers, 2007.

29. Eberstadt, Mary, Home-Alone America, Sentinel Books, 2004.

30. Etzioni, Amitai, The Spirit of Community, Crown Publishers, 1993.

31. Friedan, Betty, The Feminine Mystique, W. W. Norton & Company, New York, 2001.

32. Gray, John, Liberalism, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1995.

33. Himmelfarb, Gertrude, One Nation, Two Cultures, Vintage Books, 2001.

34. Jaggar, Alison M., Feminist Politics and Human Nature, Rowman & Littlefield Publishers, Maryland, 1983.

35. Putnam, Robert, Bowling Alone, Simon & Schuster, 2000.

36. Tong, Rosemarie Putnam, Feminist Thought: A More Comprehensive Introduction, Westview Press, Colorado, 2009.

37. Wollstonecraft, Mary, A Vindication of the Rights of Woman, Oxford University Press, Oxford, 2008.